

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

مؤشر مديري المشتريات الجديد يشير إلى أسرع تحسن في ظروف أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ أبريل

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، S&P Global

ارتفع إجمالي الأعمال الجديدة بأسرع وتيرة في خمسة أشهر في شهر أكتوبر. وجاءت زيادة حجم الأعمال الجديدة في كثير من الأحيان لتعكس زيادة الطلب المتعلق بمشاريع البنية التحتية، فضلًا عن زيادة الإنفاق على السياحة والترفيه. ومع ذلك، أشارت بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن المنافسة الشديدة أدت إلى تخفيض الأسعار وانخفاض هوامش الأرباح من أجل تأمين أعمال جديدة. وأشار إلى ذلك انخفاض متوسط أسعار البيع للشهر الرابع على التوالي.

أدت زيادة حجم الطلبات والبدء في مشاريع جديدة إلى ارتفاع أعداد الموظفين للشهر الثالث على التوالي. كما أشار خلق فرص العمل إلى توقعات النمو المتفائلة للعام المقبل. سجل مؤشر الإنتاج المستقبلي 56.0 نقطة في شهر أكتوبر، مرتفعًا بذلك عن 54.0 نقطة سجلها في شهر سبتمبر، ومرتفعًا أيضًا عن المستوى المحايد (50.0 نقطة). علاوة على ذلك، أشارت القراءة الأخيرة إلى درجة أقوى من الثقة الإيجابية مقارنة بالمتوسط المسجل في الربع الثالث من عام 2024 (54.9 نقطة).

أبدت الشركات المشاركة في الدراسة آراء واسعة النطاق حول توقعات النمو المتفائلة المرتبطة بتحسين المبيعات والظروف الاقتصادية المحلية الداعمة. وأشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الإنشاءات بشكل عام إلى فرص العطاءات المرتبطة بمشاريع البنية التحتية الكبرى، فضلًا عن الدعم الناتج عن العمل التجاري والاستثمارات في قطاع السياحة. وعلقت الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع على الفرص المتعلقة بتنويع الاقتصاد ودعم سلاسل التوريد المحلية. وأشارت معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات والتجزئة إلى قوة الطلب الاستهلاكي وتوسع الأسواق المحلية.

النتائج الأساسية

حجم الطلبات يرتفع إلى أقصى مستوى منذ خمسة أشهر

استمرار المعدل المعتدل لخلق فرص العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر

تحسن توقعات الشركات للعام المقبل منذ سبتمبر

تقلص هوامش الأرباح بسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض أسعار البيع

مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد أعد لرصد ظروف الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في جميع أنحاء العالم. وتدرك المملكة العربية السعودية الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف إلى زيادة مساهمتها من 20% إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

يُسلط التقرير الضوء على النمو القوي للاقتصاد الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن في عام 2024، حيث شهد نشاط الأعمال توسعًا أسرع وتيرة في أربعة أشهر خلال شهر أكتوبر، مدفوعًا بزيادة حجم الطلبات واستمرار خلق فرص العمل. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة على نطاق واسع إلى تحسن المبيعات المحلية وفرص النمو المرتبطة بالإنفاق الاستثماري ضمن رؤية 2030. في الوقت ذاته، كانت زيادة المنافسة والضغط لتخفيض الأسعار من التحديات الرئيسية، مما أدى إلى تقليص هوامش الأرباح في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

سجل مؤشر مديري المشتريات (PMI®) الرئيسي لبنك الرياض لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية المعدل موسميًا 56.4 نقطة في شهر أكتوبر، مرتفعًا بشكل طفيف عن 56.2 نقطة سجلها في شهر سبتمبر، وكان أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة). وتشير القراءة الأخيرة إلى استمرار التحسن لأربع سنوات متتالية، وتشير أيضًا إلى أقوى تحسن في ظروف الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام منذ شهر أبريل.

وأشارت بيانات شهر أكتوبر إلى أن نمو الإنتاج اكتسب زخمًا للشهر الثاني على التوالي وكان الأقوى منذ شهر يونيو. وأشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن الاستثمارات الناجحة في مبادرات المبيعات والتسويق، إلى جانب الظروف الاقتصادية المحلية الداعمة، ساعدت في تعزيز توسع النشاط التجاري.

تعليق

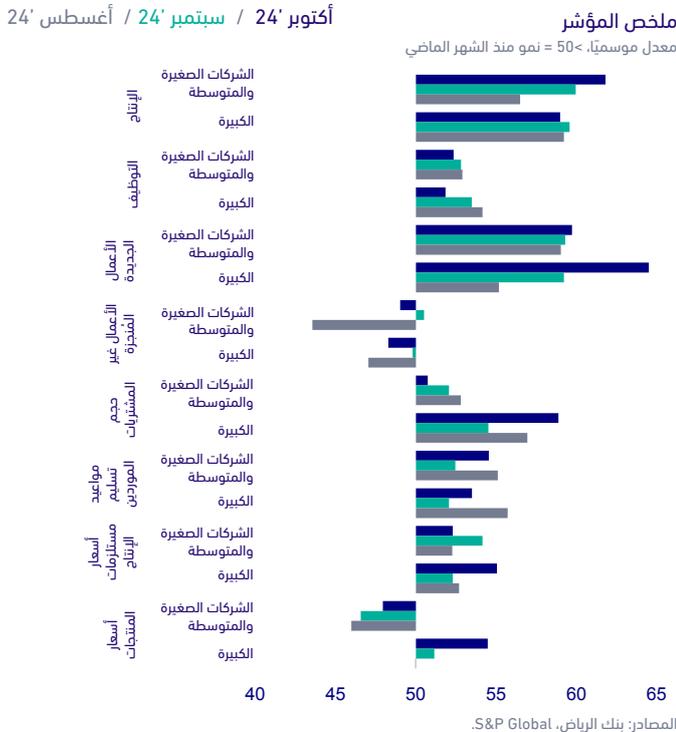
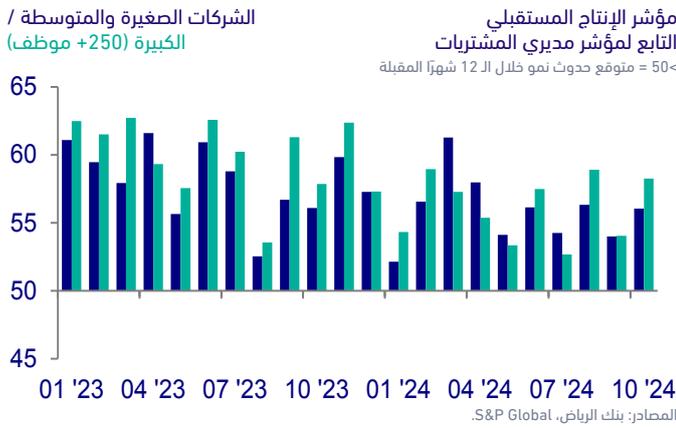
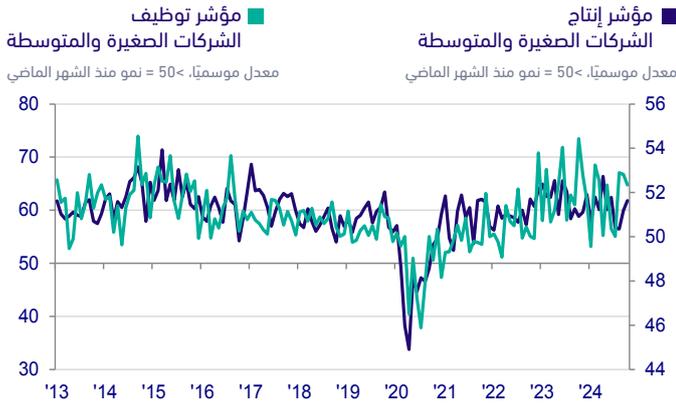
قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

أشارت النتائج خلال الفترة السابقة بتوسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع الرؤية الإستراتيجية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35%. وينعكس هذا النمو في المشهد الاقتصادي الأوسع، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والذي من المتوقع أن يتجاوز معدل نمو 4% هذا العام.

وكانت نتائج شهر أكتوبر جديرة بالملاحظة بشكل خاص، مما يشير إلى التوسع القوي في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويتوازي هذا التوسع مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يشير إلى وجود بيئة اقتصادية صحية مواتية لتطوير الأعمال. وتعد أرقام المبيعات القوية التي أعلنتها الشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة شهادة على الظروف الاقتصادية المواتية التي حفزت بشكل فعال الأنشطة الاستهلاكية والتجارية. وقد حفزت هذه الظروف على زيادة الأعمال والمشاريع الجديدة، وخاصة في البنية التحتية، مما يعكس الطلب المتزايد في هذا القطاع الحيوي.

إحدى النتائج البارزة لهذا النمو هي تعزيز الطلبات وبدء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات التوظيف داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتنعكس هذه الزيادة في فرص العمل في أرقام البطالة الوطنية، حيث وصل معدل البطالة للسعوديون إلى 7.1% في الربع الثاني. ويؤكد هذا الاتجاه الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والاستقرار الاقتصادي، كما يسلط الضوء على مساهمتها في الحد من البطالة ودعم التنوع الاقتصادي.

وقد شهد قطاع البناء، على وجه الخصوص، تقدماً كبيراً، مدفوعاً بمشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المشاريع. وكان أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بمبادرات التنوع الاقتصادي بشكل خاص متميزاً، حيث أظهرت هذ المنشآت قدرتها على التكيف وقدرتها على الازدهار في بيئة السوق الديناميكية. ويشير هذا النجاح إلى الجهود الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي بنها رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، ووضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كلاعبين محوريين في هذا التحول.



الاتصال

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

الدكتور/ تاييف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

تيم مور
مدير الاقتصاديات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44-1491-461067
tim.moore@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فُرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد تعده شركة S&P Global من أجل رصد ظروف الأعمال بين الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 250 موظفًا. يتم تجميع المؤشر من الردود على الاستبيانات الشهرية المرسلة إلى مديري المشتريات الذين يشاركون في استبيانات بنك الرياض لمؤشر مديري المشتريات على مستوى الاقتصاد الكلي. والهيئة التي تضم حوالي 300 شركات قطاع خاص مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. تتوفر بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتبارًا من يناير 2013.

استند التقرير إلى البيانات التي جُمعت في شهر أكتوبر 2024. سيتم نشر التقرير القادم لمؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض في شهر يناير 2025، وسيضم البيانات التي تم تجميعها في كل شهر من الربع الرابع من عام 2024.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية

ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات (PMI) هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو شركاتها التابعة

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفاءته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن تتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.